

سبتمبر 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

أسعار النفط تشهد انتعاشاً جزئياً بدعم من رفع الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج بوتيرة أبطأ... وتساعد التوترات الجيوسياسية

تعافت أسعار النفط الخام من الخسائر التي تكبدتها في مطلع الشهر، إلا أنها واصلت التداول دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل على الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية. وجاءت المكاسب الأخيرة مدفوعة بزيادة أقل من المتوقع في حصص إنتاج الأوبك وحلفائها لشهر أكتوبر 2025، إلى جانب الضربة التي تعرضت لها قطر، والضغط المتجددة لفرض عقوبات جديدة على الدول المستوردة للنفط الروسي، فضلاً عن تصاعد العدوان في الصراع الروسي-الأوكراني. كما ساهمت تقارير حول تراجع استثمارات شركات الطاقة الأميركية وتسريح موظفي قطاع النفط، نتيجة عدم ربحية الأسعار الحالية، في دعم الأسعار نسبياً. إلا أن هذه المكاسب ظلت محدودة نتيجة لتوقعات ضعف الطلب في الولايات المتحدة عقب صدور البيانات الاقتصادية الأخيرة، إلى جانب استمرار ارتفاع المعروض النفطي من دول خارج الأوبك وحلفائها وارتفاع إنتاج الولايات المتحدة، والشكوك المحيطة بمدى قوة تعافي الطلب في الصين.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وفي الولايات المتحدة، كشفت البيانات الشهرية الأخيرة لمؤشر أسعار المنتجين عن تسجيله لارتفاع بوتيرة أكبر من المتوقع بنسبة 0.4 في المائة في أغسطس-2025. وفي ذات الوقت، أظهرت بيانات سوق العمل إشارات تدل على تباطؤ النشاط الاقتصادي، إذ ظل نمو الوظائف دون تغيير تقريباً في أغسطس 2025، فيما كشفت المراجعات للأشهر الاثني عشر حتى مارس 2025 عن اتجاهات أضعف من التقديرات السابقة. من جهة أخرى، أظهر التقرير الأسبوعي لمخزونات النفط الخام الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن تسجيل ارتفاع للأسبوع الثاني على التوالي بإضافة 3.9 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 5 سبتمبر 2025. أما على جانب الطلب، فقد حذرت الإدارة من انخفاض استهلاك البنزين هذا العام، مع توقع زيادة هامشية العام القادم ليصل إلى 8.93 مليون برميل يومياً بدعم من تراجع أسعار الوقود. كما رجحت أن تشهد الأسواق مزيداً من تراكم المخزونات نتيجة لزيادة المعروض، خاصة بعد إعلان الأوبك وحلفائها عن رفع إنتاجها.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، أدت الضربة التي استهدفت قطر إلى تهديد الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن غزة، وهو ما انعكس في ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة 1.7 في المائة. وفي ذات الوقت، أعادت الهجمات الأخيرة على البنية التحتية للطاقة الروسية، والرودود الانتقامية التي طالت مكاتب حكومية أوكرانية، إشعال حدة الصراع بين البلدين. من جهة أخرى، كتفت الولايات المتحدة مساعيها لفرض اتفاق يحد من التصعيد، ما فتح الباب أمام محادثات حول إعادة فرض قيود على صادرات النفط الروسية، إلى جانب فرض رسوم جمركية جديدة من قبل واشنطن وأوروبا على الدول المستوردة للخام الروسي، وخاصة الهند والصين. وعلى الرغم من أن التجارب السابقة أظهرت أن تأثير مثل هذه الرسوم كان محدوداً، إلا أنها تبقى أداة ضغط إضافية على تدفقات الطاقة العالمية. وفي تطور آخر، قررت العراق والسعودية وقف توريد النفط الخام إلى إحدى المصافي الروسية في الهند التزاماً بالعقوبات المفروضة.

وعلى جانب العرض، واصل إنتاج النفط الأمريكي مساره التصاعدي، مسجلاً زيادة حادة خلال الشهر الماضي بمقدار 0.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 13.4 مليون برميل يومياً بنهاية الشهر. واستمر هذا الاتجاه في مطلع الشهر الحالي، إذ ارتفع الإنتاج إلى 13.5 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع الأول. وفي المقابل، رفعت الأوبك وحلفاؤها إنتاجها بعد تنفيذ الزيادات المعلنة مسبقاً، إذ أظهرت بيانات وكالة بلومبرج ارتفاعاً قدره 0.4 مليون برميل يومياً الشهر الماضي، ليبلغ إجمالي إنتاج المجموعة 28.55 مليون برميل يومياً ويصل إلى أعلى مستوى منذ يونيو 2023.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

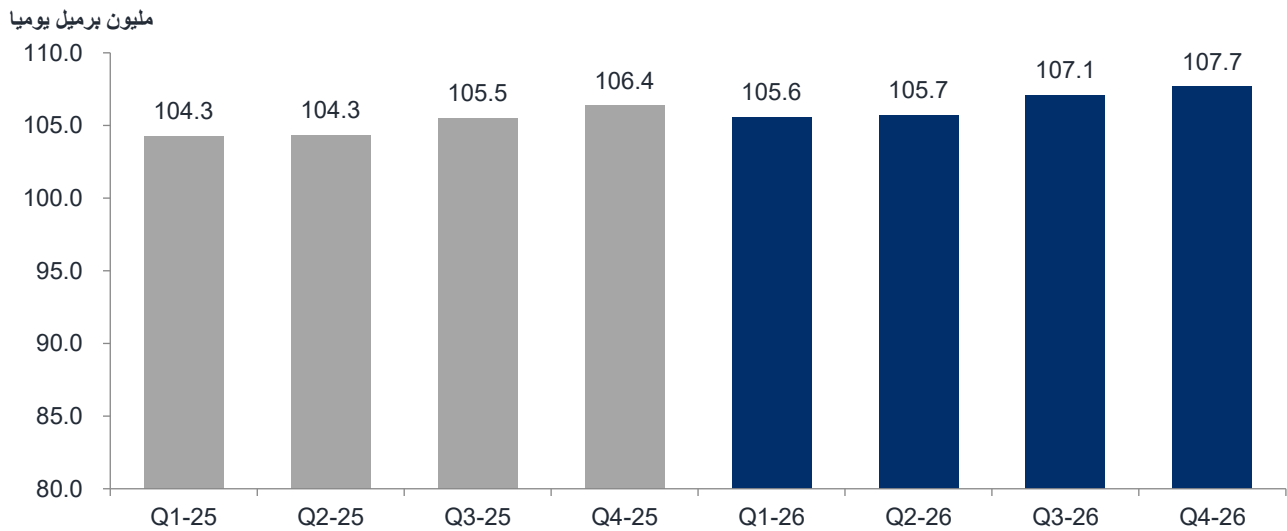
ظل اتجاه أسعار النفط الخام متقلباً في سبتمبر 2025، إذ تم التداول دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل منذ بداية الشهر، على الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والعالمي. وجاءت المكاسب المسجلة في وقت مبكر من الشهر مدفوعة بإعلان فرض العقوبات على إيران، إلى جانب تهديدات الولايات المتحدة وأوروبا بفرض عقوبات إضافية على روسيا. كما ساهمت التوقعات بأن الأوبك وحلفاها ستبقى على مستويات الإنتاج ثابتة في أكتوبر دون زيادات كبيرة في دعم الأسعار مؤقتاً. إلا أن الأسواق سرعان ما تعرضت لضغوط هبوطية في الأيام الأولى من الشهر، مع ظهور تقارير عن نية الأوبك وحلفائها المضي قدماً في تطبيق زيادات أكثر حدة في الإنتاج، ما دفع مزيج خام برنت للتداول قرب 65 دولار أمريكي للبرميل. وفي وقت لاحق، ساهم قرار الأوبك وحلفائها برفع الإنتاج بوتيرة أقل من المتوقع في استعادة الأسعار لبعض المكاسب بعد الإعلان. إلا أن الضغوط ظلت قائمة نتيجة التحذيرات من تفاقم تخمة المعروض خلال الأشهر المقبلة، نتيجة التراجع عن تخفيضات الأوبك وحلفائها، وهو ما انعكس أيضاً في أحدث تقرير شهري صادر عن وكالة الطاقة الدولية الذي حذر من فائض قياسي في المعروض العام المقبل، مما أدى إلى رفع توقعاته للإمدادات بشكل ملحوظ مقارنة بالشهر السابق.

وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، تراجعت أسعار النفط الخام بصفة عامة في أغسطس 2025. إذ انخفض متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 3.8 في المائة ليبلغ 68.2 دولار أمريكي للبرميل مقابل 71.0 دولار أمريكي في يوليو. وفي المقابل، كان تراجع سعر سلة الأوبك المرجعية أقل حدة، إذ تراجع بنسبة 1.7 في المائة إلى 69.7 دولار أمريكي للبرميل، فيما انخفض سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 1.0 في المائة ليصل إلى 70.7 دولار أمريكي للبرميل في أغسطس 2025. أما على صعيد التوقعات المستقبلية، فأظهر إجماع تقديرات السوق لمزيج خام برنت مراجعات متباينة للأرباع الستة المقبلة. إذ استقر متوسط التوقعات للربعين الثالث والرابع من العام 2025 عند 67 دولار أمريكي و64 دولار أمريكي للبرميل، على التوالي، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج. إلا أن توقعات الربع الأول من العام 2026 أشارت إلى مستويات أدنى ببلوغها 62 دولار أمريكي للبرميل مقابل 63.5 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات الشهر الماضي. وفي موازاة ذلك، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الأخير لتوقعات الطاقة قصيرة الأجل متوسط تقديرها لسعر مزيج خام برنت خلال العام 2025 إلى 68 دولار أمريكي للبرميل، مقابل نحو 67 دولار أمريكي في توقعاتها السابقة.

الطلب العالمي على النفط

ظلت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير يذكر وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، إذ ظل مستوى النمو عند 1.3 مليون برميل يومياً، مع توقع وصول إجمالي الطلب إلى 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التقديرات شهدت مراجعات على مستوى كل دولة على حدة بما يعكس مراجعة توقعات الطلب الخاصة بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وزيادة هامشية قدرها 0.02 مليون برميل يومياً، والذي قابلها خفض مماثل لتقديرات الطلب الخاصة بالدول غير الأعضاء في المنظمة، مما أبقى التقدير الكلي مستقراً. وجاءت المراجعة التصاعدية للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مدفوعة في الأساس بتوقعات زيادة الطلب من الأمريكتين، بينما حد منها جزئياً انخفاض التقديرات الخاصة بأوروبا والدول التابعة للمنظمة في آسيا والمحيط الهادئ. وفي المقابل، تركزت المراجعات الهبوطية على مجموعة الدول غير الأعضاء بالمنظمة بشكل رئيسي على منطقة آسيا الأخرى، وهو الأمر الذي قابله بالكامل المراجعة التصاعدية لتوقعات الطلب الخاصة بمنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025- (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

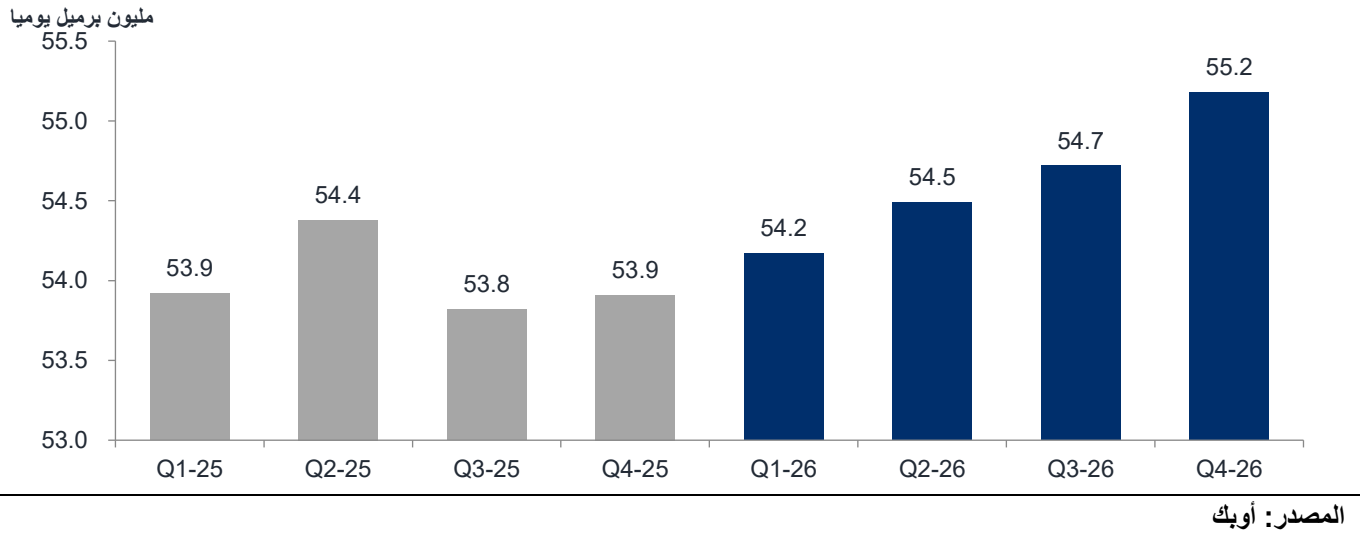
من جهة أخرى، رفعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري توقعاتها للطلب على النفط للعام 2025، على خلفية تراجع الأسعار الذي عزز وتيرة الاستهلاك. ووفقاً للوكالة، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي بمقدار 740 ألف برميل يومياً هذا العام، بزيادة 60 ألف برميل يومياً عن تقديراتها السابقة. وتعكس هذه المراجعة التصاعدية استمرار عمليات التسليم بوتيرة قوية للاقتصادات المتقدمة، مقابل ضعف نسبي للاقتصادات الناشئة. وأوضحت الوكالة أن نمو الطلب داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغ 80 ألف برميل يومياً، متجاوزاً التوقعات السابقة بفضل الدعم الإضافي الناجم عن انخفاض الأسعار. إلا أن التقديرات الخاصة بالنصف الثاني من العام 2025 تشير إلى انكماش الطلب، مما يبقي نمو الاستهلاك على أساس سنوي مستقراً إلى حد كبير للعام بأكمله. وانعكس تزايد الطلب في تشغيل المصافي، إذ ارتفعت عمليات تكرير النفط الخام العالمية إلى مستويات قياسية، مقتربة من أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 85.1 مليون برميل يومياً في أغسطس 2025، مع استيعاب الفائض في إمدادات الخام.

وبالنسبة للعام 2026، أبقى الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير بعد الزيادة التي أجرتها في تقديراتها الشهر الماضي. ووفقاً لتقرير المنظمة، من المتوقع أن يرتفع الطلب بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً ليصل الإجمالي إلى 106.5 مليون برميل يومياً خلال العام. وعلى مستوى كل دولة على حدة، رفعت الأوبك توقعاتها لطلب الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خاصة في أمريكا اللاتينية، وهو الأمر الذي قابله بشكل كامل تنقيح هبوطي للتوقعات الخاصة بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

العرض من خارج الأوبك

شهدت إمدادات النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في أغسطس 2025 مقارنة بالشهر السابق، مما يعكس استمرار التراجع عن تخفيضات الإنتاج المعلنة من الأوبك وحلفائها. ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي الإمدادات مستوى قياسي عند 106.9 مليون برميل يومياً مقابل 105.6 مليون برميل يومياً في يوليو 2025. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع امدادات المنتجين من خارج الأوبك وحلفائها، الذين وصلوا الاقتراب من مستوياتهم القياسية. وتتوقع الوكالة أن يرتفع إنتاج النفط العالمي بمقدار 2.7 مليون برميل يومياً في العام 2025 ليصل إلى 105.8 مليون برميل يومياً، على أن تتم إضافة 2.1 مليون برميل يومياً في العام 2026 ليلبغ الانتاج 107.9 مليون برميل يومياً. ووفقاً للتقرير، ستشكل الدول غير الأعضاء في الأوبك وحلفائها ما يقارب نصف هذه الزيادة خلال عامي 2025 و2026، بواقع 1.4 مليون برميل يومياً وأكثر من مليون برميل يومياً، على التوالي.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يومياً)



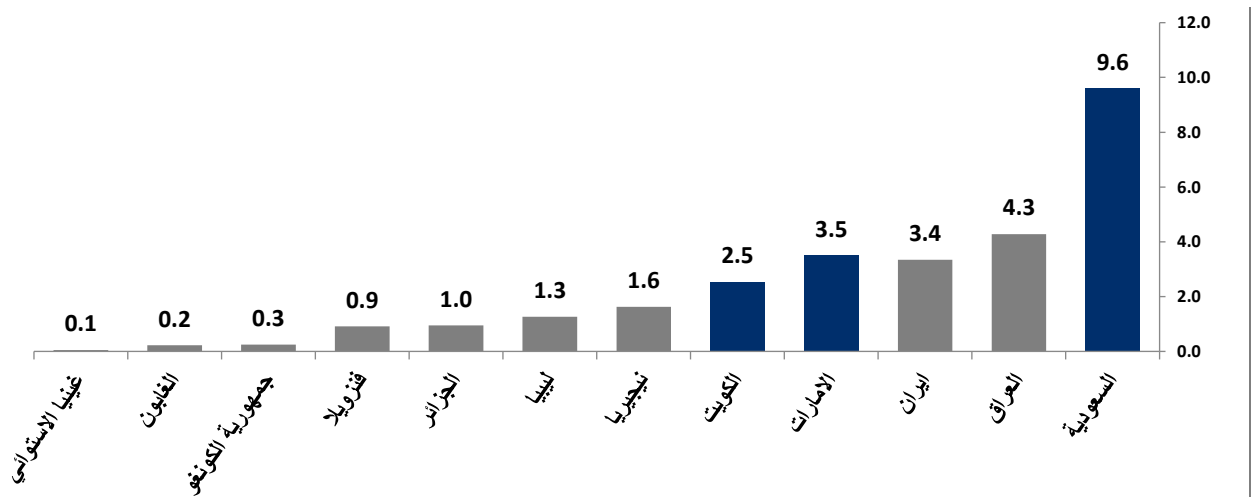
من جهة أخرى، أبقت الأوبك على توقعاتها لنمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير للعام 2025، وذلك وفقاً لتقريرها الشهري الأخير. وتوقعت المنظمة أن يسجل المعروض من هذه الفئة نمواً بمقدار 0.81 مليون برميل يومياً ليلبغ في المتوسط 54.01 مليون برميل يومياً خلال العام. وشملت التقديرات مراجعات ربع سنوية، إذ تم خفض توقعات الطلب للربعين الأول والرابع من العام 2025 للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيما قابل ذلك إلى حد كبير رفع توقعات الربع الثاني من العام، خاصة بالنسبة للسوق الأمريكية، وكذلك للربع الثالث من العام بالنسبة لأوروبا. أما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد تم خفض توقعات الطلب للأربعاء الثلاثة الأولى من العام، إلا أن ذلك تم تعويضه تقريباً من خلال رفع توقعات الربع الرابع من العام 2025.

وبالنسبة للعام 2026، أبقت الأوبك على توقعات نمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير عند مستوى 0.63 مليون برميل يومياً، ليصل المتوسط المتوقع للمعروض إلى 54.64 مليون برميل يومياً خلال العام. وعلى المستوى الإقليمي، تم خفض توقعات الإمدادات في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين تم تعويض ذلك بالكامل عبر مراجعة تصاعدية لإمدادات الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك من غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام للشهر السادس على التوالي في أغسطس 2025 مدفوعاً بتراجع التزام الدول الأعضاء بتخفيضات الإنتاج التي أقرتها مجموعة الأوبك وحلفائها. وأظهرت البيانات الصادرة عن المصادر الثانوية للأوبك أن متوسط إنتاج المجموعة بلغ 27.9 مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله في 26 شهراً، بعد زيادة شهرية قدرها نحو 0.48 مليون برميل يومياً. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع إنتاج السعودية والعراق والإمارات والكويت، إذ سجلت زيادة إجمالية بلغت 0.51 مليون برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق، فيما سجلت فنزويلا زيادة هامشية. في المقابل، قابلت هذه الزيادات انخفاض إنتاج إيران إلى جانب التراجع المحدود لباقي الأعضاء. أما البيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج فقد أظهرت زيادة أقل نسبياً بواقع 0.4 مليون برميل يومياً في شهر أغسطس لتصل إلى 28.55 مليون برميل يومياً، إذ جاءت الزيادة أساساً من السعودية والعراق ونيجيريا وإيران والكويت، في حين تراجع الإنتاج الشهري للإمارات. وبلاستناد إلى بيانات أغسطس 2025، بلغت الطاقة الفائضة لمنتجي الأوبك نحو 5.15 مليون برميل يومياً، مما يعادل نسبة 15.3 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية، وفقاً لتقديرات وكالة بلومبرج.

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر أغسطس 2025 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وسجل إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بصفة عامة نمواً قدره 0.51 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 42.4 مليون برميل يومياً في أغسطس 2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة إنتاج كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك من المشاركين في ميثاق التعاون المشترك. وفي المجموعة الأخيرة، حققت روسيا زيادة حادة بواقع 0.05 مليون برميل يومياً، لترتفع بمعدل إنتاجها إلى 9.2 مليون برميل يومياً على الرغم من استمرار النقاشات بشأن العقوبات. في المقابل، قابلت هذه الزيادة جزئياً تراجعاً في الإنتاج من جانب كازاخستان التي خفضت إنتاجها بمقدار 0.02 مليون برميل يومياً ليبلغ متوسط إنتاجها 1.8 مليون برميل يومياً خلال شهر أغسطس 2025.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الإيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست